

أميركا اللاتينية تغادر الزمن الجميك.. وواشنطن



استدعت فنزويلا والإكوادور وبوليفيا سفراءها من البرازيل (أ ف ب)

قبل أعوام، كانت أميركا اللاتينية توصف بأنها «مختبر لدول العالم الثالث» بعد صعود القوى اليسارية في دولها إلى السلطة. لكن ذلك «المختبر» يشهد على تغيّر المشهد بصورة جذرية اليوم. بفعل أخطاء الحكم، وازمات الاقتصاد، وتحيّث واشنطن فرصة الانقراض المناسبة

رنا حربي

تدخل دول أميركا اللاتينية مرحلة قد تعتبر الأكثر خطورة إثر إقالة مجلس الشيوخ البرازيلي الرئيسة العمالية، ديلما روسيف، أول من أمس، وذلك في وقت يتخوف فيه متابعون من أن يعرف الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، مصيراً مشابهاً لمصير نظيرته، في مشهد يضع حداً لموجة «المد الوردي» التي استمرت نحو 15 عاماً في «الدول اللاتينية».

ناقوس خطر

بين عامي 2013 و2014، ضجّت الصحف العالمية بأقوى لحظات صعود التيارات والأحزاب ذات



أعلن أوباما أخيراً أن إدارته تجدد قيادة واشنطن للاميركيتين



التوجهات اليسارية في أميركا اللاتينية. فقد شهدت تلك الفترة إجراء أربعة انتخابات رئاسية نجم عنها إعادة فوز تلك التيارات في ثلاثة من الاستحقاقات: بوليفيا، البرازيل وأوروغواي. بالتوازي، فازت في تشيلي ممثلة تيار اليسار الوسط، ميشيل باتشيليت، فيما كسب الرئيس الإكوادوري، رافايل كوربا، ولاية جديدة. وبالتزامن مع مرور تلك الاستحقاقات الانتخابية، فإن فنزويلا كانت تشهد على استمرارية الإرث التشفافيزي بعدما خلف نيكولاس مادورو، الرئيس والزعيم الراحل هوغو تشافيز في سدة السلطة.

لكن المشهد «الوردي» بدأ بالتغيّر مع فوز مرشح يمين الوسط وعمدة بوينس آيرس، موريسيو ماکري، بالانتخابات الرئاسية الأرجنتينية عام 2015، منهيًا بذلك 12 عاماً من حكم الـ«كيرشورنية» (البيرونية)، نسبة إلى كريستينا كيرشنر الاشتراكية وإلى زوجها. وفي ظل «التقارب» الكوبي - الأميركي والأرجنتيني - الأميركي، وبيروز فضائح فساد في تشيلي، وإعلان الرئيس الإكوادوري عدم الترشح لانتخابات 2017، ازداد الحديث عن أن صعود التيارات المعارضة والأحزاب اليمينية سيكون عنوان المرحلة المقبلة. ومع إقالة روسيف من قبل مجلس الشيوخ، انتهى 13 عاماً من حكم العماليين الأكبر دولة في أميركا اللاتينية، وهو الأمر الذي قد يدفع باتجاه سقوط التشفافية في فنزويلا، وخاصة مع خروج التظاهرات المناهضة لمادورو على خلفية وقوع «أسوأ أزمة اقتصادية منذ أكثر من عقد».

وفي ظل الأزمات الاقتصادية (البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم) التي تعصف بدول أميركا اللاتينية، وعدم قدرة اليسار اللاتيني بنماذج المتعددة على التصدي والصمود بسبب ضعف الآليات والبدائل المطروحة وبسبب فضائح الفساد، تمكنت أطراف معارضة من استقطاب الرأي العام الغاضب، متوعدة

بـ«إنقاذ الاقتصاد» وتبني سياسات أكثر انفتاحاً. ولعل عزل روسيف من قبل ائتلاف معارضيتها، على خلفية اتهامها بالتلاعب بالحسابات العامة لإخفاء حجم العجز وإصدار مراسيم من دون ضوء أخضر من البرلمان، قد دق ناقوس الخطر لدى الحكومات في فنزويلا وبوليفيا والإكوادور، وهي البلدان التي احتجت على «الانقلاب البرلماني» و«الخيانة» التي تعرضت لها حليفاتهم المنتخبة من قبل الشعب. وقد نجم عن الحدث البرازيلي توترات في العلاقات الدبلوماسية في أميركا اللاتينية بعدما استدعت فنزويلا والإكوادور وبوليفيا سفراءها من البرازيل احتجاجاً على الخطوة.

ريادة أميركية جديدة

برغم الاختلافات والتناقضات بين الأقطاب اليسارية اللاتينية، فإن تجربتها في الحكم كانت تقدّم كأنها «مختبر لدول العالم الثالث» ولحركاته اليسارية، وكتجربة كذلك للأحزاب والحركات اليسارية في أوروبا. لكن يبدو أن تلك الصورة بدأت تتلاشى راهناً لمصلحة عودة أحزاب نيوليبرالية ويمينية عن طريق الانتخابات أو عبر ركوب موجات المعارضة الشعبية، أو حتى من خلال «الانقلابات الدستورية» كما حصل في البرازيل. وعلى صعيد السياسة الدولية، فإن الإخفاق اليساري يمنح الولايات المتحدة فرصة استعادة قبضتها على ما يصفه البعض بـ«حديقتها

الخلفية». وكان باراك أوباما قد قال صراحة أخيراً: «نحن في صدد تجديد قيادتنا في الأميركيين»، وذلك بعدما كانت البرازيل وفنزويلا مرشحتين في مطلع القرن الحالي للوقوف في وجه هيمنة الولايات المتحدة ومناقشتها على الساحة العالمية، قبل أن تعيق الأخطاء والتحديات الاقتصادية التي واجهتها الدولتان المهمة،

وخاصةً إثر انخفاض حجم صادرات البرازيل إلى الصين من الحديد الخام والمواد الزراعية، وانخفاض أسعار النفط الذي كان بمثابة ضربة قوية للاقتصاد الفنزويلي. وبالرغم من أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، كان قد وجّه خلال زيارته التاريخية للأرجنتين، بعد 12 عاماً من الخلافات، رسالة طمأنة

إلى دول أميركا اللاتينية مفادها أن بلاده «تعلمت من الماضي» (في إشارة إلى زمن انقلابات السي أي إيه في أميركا اللاتينية)، فإن نيكولاس مادورو اعتبر أن «الانقلاب البرلماني» في البرازيل يشكل جزءاً من «حملة إمبريالية» تقودها واشنطن ضد الحكومات اليسارية في المنطقة. وفيما طالب مادورو أنصاره

ديلمار روسيف.. النضال «قدر محتوم»



ستواكب روسيف استعدادات لولا دا سيلفا لاستحقاقه 2018 الرئاسي



يعلم أن روسيف صاحبة الحق الدستوري والأخلاقي وأنها تكاد تكون الوحيدة تحت قبة مجلس الشيوخ التي تحظى بسجل ناصح البياض، لكن حسابات تامر وجدت في الانقلاب فرصة تاريخية لتقلد الرئاسة واكتساب مظلة سياسية وقانونية تحميه من تداعيات ملفات الفساد المتراكمة في أدرج المحققين.

قطفت المعارضة السلطة دون الإكترتات إلى الإرتدادات التدميرية

لأكثر من سبعين ساعة. خروج روسيف من السلطة نهائياً لم يمثل مفاجأة لأحد، فالعماليون كانوا على علم مسبق بالنتيجة ولكنهم أثروا الخروج المدوي لتمثّل المرافعات ثقلاً معنوياً على كاهل المشاركين في الانقلاب وعلى رأسهم الحليف السابق، ميشال تامر، الذي غسل يديه من أخطاء الحكومات المتعاقبة التي كان لحزبه الحصّة الأوفر فيها، فانتزع الرئاسة وهو

برازيليا - علي فرحات

لم تكن الرئيسة البرازيلية المعزولة، ديلما روسيف، أفضل الرؤساء، وليست أكثرهم حكمة ودهاء، لكنها في الوقت نفسه لم تكن فاسدة أو متلاعبة في ميزانية الدولة، بل هي ضحية لحظة سياسية أوجدتها تراكمات إخفاق اليسار في تحقيق تطلعات مجتمع وضع أماله في تجربة سياسية كادت أن تكون فريدة، وضحية تربص الخارج وحشده لكل أدوات الانتقام من كل الإنجازات السيادية التي حققتها الحكومات العمالية المتتالية على الصعيدين السياسي والإقتصادي.

وبالرغم من أن محامي روسيف قدّم طعناً أمام المحكمة العليا ضد قرار مجلس الشيوخ، فإن تصويت الأخير بأغلبية 61 صوتاً من أصل 81 صوتاً على عزل الرئيسة العمالية، أول من أمس، ومن ثم إقراره بحقها في العمل السياسي من خلال تصويت لاحق، يشي بأن الإقالة ليست إلا محاكمة سياسية لا تستند إلى مضامين قانونية أو مسوغات دستورية، وذلك حتى لو حمل الإخراج بعضاً من مشاهد المرافعات والمساءلات التي امتدت



أثرت روسيف، الخروج بسلام من الحكم (أ ف ب)

لهذا السلوك الذي أطاح الأسس المتبعة لتداول السلطة. وهي كانت مستعدة للذهاب أكثر في لعبة الفوضى بعدما استحوذت على غطاء خارجي وتغطية إعلامية مفتوحة. أمام هذا الواقع، أثرت روسيف أن تخرج بسلام يخلص بلادها من الشر المستطير ومن الفوضى التي تهدد كل إنجازات هذا البلد النامي. وكانت روسيف تعلم أن الوضع السياسي لا يسمح بالمزيد من الإنهيارات في مؤسسات الدولة التي، وإن جارت عليها، فإنها وحدها تمثل ضمانة للاستقرار الداخلي وعدم دخول البلاد في غياهب الفوضى. ولن يكون خروج الرئيسة العمالية